

إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال علي
ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الصاعدة:
أدلة من القطاع المصرفي المصري ٢٠٠٧ - ٢٠١٦

**An Empirical Framework and Accounting Vision to
Analyze the Impact of Capital Structure on Commercial
Banks Profitability in Emerging Financial Markets:
Evidence from the Egyptian Banking Sector 2007 - 2016**

د/ ماجد مصطفى علي الباز
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة قناة السويس

الملخص:

يستهدف هذا البحث إستكشاف مستوى هيكل رأس المال في البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري من جانب ومستوى ومحددات الربحية لهذه البنوك من جانب آخر، بالإضافة إلى تطوير إطار تطبيقي للعلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري كأحد الأسواق المالية الصاعدة، ولتحقيق هذه الأهداف أجرى الباحث دراسة تطبيقية إتمدت على عينة مكونة من (٨) بنوك تجارية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، وذلك لإختبار (٤) فروض بحثية من خلال (٧) نماذج إحصائية، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى نتيجتين رئيسيتين: النتيجة الأولى هي أن هناك علاقات متباينة بين مقاييس الربحية من جانب وخصائص البنوك كمحددات مثل حجم وعمر وسيولة وتوظيف الأموال والحصة السوقية للودائع والحصة السوقية للقروض من جانب آخر، بينما كانت النتيجة الثانية هي الإطار التطبيقي الذي إنتهى إليه البحث حول علاقة هيكل رأس المال (LTA/ ETA/ ETD) بربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وبناءً على النتائج السابقة أوصى الباحث بضرورة إتباع البنوك التجارية للإطار التطبيقي المقدم من خلال هذا البحث عند تحديد سياسات تكوين رأس المال من خلال تأثيره على درجة ومستوى الربحية، كما طرح الباحث رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير القطاع المصرفي المصري.

الكلمات الدالة: هيكل رأس المال / الربحية / الأسواق المالية الصاعدة / القطاع المصرفي.

Abstract:

The research aims to explore the capital structure in the commercial banks listed in the Egyptian stock exchange from side, the degree and determinants of banks' profitability from another side, in addition, develop an empirical framework for the relation between capital structure and bank's profitability in the Egyptian banking sector as an Emerging Financial Markets. Therefore, to achieve the research objectives' the researcher depended on an applied study based on (8) listed banks during 2007- 2016 to test (4) hypotheses through (7) estatisitcs models. The researcher concluded several results through the applied study. The first result: there are several relations between bank's profitability and bank's characteristics such as size, age and liquidity. The second result: the empirical framework for the relation between capital structure (LTA/ ETA/ ETD) and bank's profitability (ROA/ ROE/ ROED/ EPS), Therefore, the researcher based on above results recommended the listed banks to follow and adopt the empirical framework represented in this research and set a future vision to develop the Egyptian banking sector.

Key words:

Capital Structure/ Profitability/ Emerging Markets/ Banking Sector.

أولاً- المقدمة:

يهدف النظام المصرفي إلى ضمان تدفق الأموال بين المودعين والمقرضين، وبالتالي فإن قطاع البنوك التجارية كأحد مكونات النظام المصرفي يلعب دوراً رئيسياً في تمويل المشروعات التنموية من خلال القروض والتسهيلات المائلة، حيث تعتبر البنوك التجارية^١ الدعامة الأساسية في بناء النظام المصرفي والهيكل الإقتصادي المصري لما تمثله من كونها وعاء رئيسي لتجميع الأموال وإعادة ضخها في قطاعات الإقتصاد القومي من خلال القروض الممنوحة للعملاء أو الإستثمارات المباشرة.

كما يعتبر الهدف الأساسي لأي وحدة إقتصادية هو تعظيم الأرباح ومعدلات الربحية بهدف إثبات كفاءتها وقدرتها على الاستمرار والمنافسة في أسواق المال والإستثمار، وبالتركيز على القطاع المصرفي فإن أهمية الوصول لمعدلات ربحية تنافسية في البنوك التجارية من الأمور الصعبة خاصة في ظل عدة إعتبارات تحكم عمل هذه البنوك مثل ضرورة الإحتفاظ بقدر من السيولة لمواجهة مخاطر السحب والوفاء بقواعد وتعليمات البنك المركزي بالإضافة الى السعى للاستخدام الآمن للأموال والموارد الإقتصادية المتاحة للبنك في ظل حقيقة أن ٩٥% تقريباً من هذه الأموال والموارد عبارة عن أموال المودعين.

وتتميز البنوك التجارية كمؤسسات مائلة عن غيرها من المؤسسات غير المائلة بأنها ذات رافعة مائلة مرتفعة بدرجة كبيرة، حيث لا تتجاوز نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول نسبة ١٠% ويشير معكوس هذه النسبة إلى الرافعة المائلة المرتفعة التي تبلغ نسبة ٩٠% وهو ما يعرض البنوك التجارية إلى مخاطر الفشل المالي أو تعرضها إلى أزمات مائلة، حيث كشفت الأزمة العالمية ٢٠٠٨ عن أن تلك الأزمة تفاقم تأثيرها علي البنوك التجارية بسبب الرافعة المائلة وتسببت الأزمة المائلة في التآكل التدريجي لمستوي وجود رأس المال، مما نتج عنه عدم قدرة بعض البنوك علي إستيعاب مخاطر وخسائر الائتمان (عربي، ٢٠١٥)، الأمر الذي دفع الفكر المحاسبي لدراسة كيفية وضع إليات لضبط وتحديد مستوي رأس المال في البنوك التجارية.

١ البنك بالمفهوم العام هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء، المجموعة الأولى هي مجموعة من العملاء لديها فائض في الأموال وتحتاج إلى إدخاره والحفاظ عليه وتتميته بعائد مجزي، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما، بالإضافة الي مجموعة من الانشطة التشغيلية الأخرى التي يحددها النظام الاساسي للبنك في ضوء قوانين وتعليمات البنك المركزي.

ثانياً- دوافع ومشكلة البحث:

في ظل التطورات والأحداث الإقتصادية والسياسية التي تشهدها جمهورية مصر العربية في الآونة الأخيرة، فقد تمكنت البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري من دفع وتحسين معدلات النمو الإقتصادي فى مصر، ووفقاً لإحصائيات عينة الدراسة وخلال الفترة الزمنية ما بين ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، فقد وجد الباحث إرتفاع إجمالي أصول البنوك التجارية من (١٥٦,٦) مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلى (٦٥٦) مليار جنيه عام ٢٠١٦، كما أرتفع إجمالي التسهيلات والقروض المقدمة من البنوك التجارية من (٦٣,٢) مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلى (٢٦٧,٩) مليار جنيه عام ٢٠١٦، كما تمكنت البنوك التجارية من إكتساب ثقة المدخر المصري حيث إرتفع إجمالي الودائع بالبنوك التجارية من (١٢٤,٩) مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلى (٥٦٥,٣) مليار جنيه عام ٢٠١٦، وإرتفعت إجمالي صافي أرباح البنوك التجارية من (٣,٢) مليار جنيه عام ٢٠٠٧ إلى (١٣,٧) مليار جنيه عام ٢٠١٦.

وفيما يلي بعض متوسطات المؤشرات المالية والمحاسبية بالبنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦:

المؤشر	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
العائد/ الأصول	٢,٠٧	٢,٤٥	٢,٢٩	٢,٠٨	١,٧٧	١,٦٤	٢,١٤	٢,١٢	٢,٢٩	٢,٠٩
العائد/ حق الملكية	٢٨,٤	٢٩,٢	٢٧,٥	١٩,٥	١٧,١	١٤,٦	١٩,٥	٢١,٩	٢٥,٩	٢٨,٢
ربحية السهم	٢,٤٩	٢,٤٢	٢,٤١	١,٩٨	١,٣٥	١,٦٦	١,٨٤	٢,٢٤	٢,٩٣	٣,٧
حق الملكية/ الودائع	٩,١٥	١٠,٥	١٠,٢	١٣,١	١٣	١٣,٣	١٢,٦	١١,٦	١٠,٧	٨,٦٢
حق الملكية/ الاصول	٧,٣	٨,٤١	٨,٣٥	١٠,٦	١٠,٣	١١,٢	١٠,٩	٩,٦	٨,٨١	٧,٤٣
الالتزامات/ الاصول	٩٠,٣	٨٩,١	٨٨,٦	٨٧,٩	١٠١	٨٨	٩٢,٨	٨٩,٣	٩٠,١	٩٢,٥
توظيف الأموال	٥٠,٦	٥٨,٧	٥٥,٤	٥٩,٢	٦٢,٢	٥٦,٢	٤٩,٥	٤٧,٤	٤٦,٥	٤٧,٣

تشير الخلايا المظلمة إلى أعلى وأقل متوسط للمؤشر أو النسبة المالية خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦
المصدر: إعداد الباحث من القوائم المالية للبنوك التجارية محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦.

وفي ظل هذه البيانات والمؤشرات المالية والمحاسبية المسحوبة وحجم الأموال والموارد الاقتصادية الهائلة لاحظ الباحث تذبذب متوسط معدلات الربحية ومعدلات هيكل رأس المال، وظهور عدة مشاكل تواجه البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري مثل ما هي العوامل والمحددات المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية سواء بالسلب أو الإيجاب؟ وما هو الهيكل الأمثل لرأس المال الذي يساهم في ضمان إستمرارية البنوك التجارية في تحقيق معدلات ربحية مناسبة وقيادة قاطرة النمو والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية في ظل استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر - ٢٠٣٠) وضمان إستمرار سوق الأوراق المالية المصري ضمن الأسواق المالية الصاعدة فى منطقة الشرق الأوسط، ومما سبق يمكن للباحث بلورة مشكلة البحث في الأجابة علي التساؤلين التاليين:

١. ما هي معدلات ومحددات ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة الحالية؟

٢. ما هي العلاقة ومدى تأثير هيكل رأس المال علي مؤشرات ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري في الفترة الحالية؟

ثالثاً - أهداف البحث:

يعتبر القطاع المصرفي أحد الدعائم الأساسية للإقتصاد القومي المصري، وفي ظل المرحلة الحالية التي تمر بها جمهورية مصر العربية من ظروف إقتصادية غير مستقرة - الى حد ما - فان هذا البحث يهدف الى ما يلي:

١. التأصيل العلمي لهيكل رأس المال والربحية في البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٢. تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري فى الفترة الحالية.

٣. تحديد أثر هيكل رأس المال على معدلات ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٤. بناء إطار تطبيقي إسترشادي للبنوك التجارية حول العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية فى القطاع المصرفي المصري.

٥. توفير مرجعية علمية عن القطاع المصرفي المصري مدعوماً بأدلة تطبيقية حديثة.

٦. طرح رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير القطاع المصرفي المصري والتوجه به نحو المنافسة المصرفية العالمية.

رابعاً - أهمية البحث:

- في ضوء المشكلة البحثية المطروحة وأهداف البحث، تتلخص أهميته في النقاط التالية:
1. تنبع الأهمية الرئيسية لهذا البحث من نتائجه والتي سوف تستخدم كأدوات مساعدة للبنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عند رسم وتنفيذ السياسات المالية المستقبلية للبنك.
 2. تحديد العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
 3. تحديد أهمية هيكل رأس المال في البنوك التجارية ومدى تأثيره على معدلات ومؤشرات الربحية، مما سيعزز قدره البنوك التجارية على كسب ثقة العملاء والجهات الرقابية من خلال الوصول لهيكل رأس المال الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات ربحية ممكنة.

خامساً - هيكل البحث:

القسم الأول	الإطار العلمي للمتغيرات البحثية.
القسم الثاني	مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض
القسم الثالث	المنهجية ونماذج البحث.
القسم الرابع	دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية.
القسم الخامس	النتائج والإطار التطبيقي والتوصيات والإضافة العلمية.
القسم السادس	رؤية مستقبلية لتطوير القطاع المصرفي المصري وإليات التطبيق.

القسم الأول

الإطار العلمي للمتغيرات البحثية

١/١ - القطاع المصرفي المصري:

تحظى الأسواق المالية الصاعدة - الناشئة - بإهتمام كبير على المستوى الأكاديمي، ولكن الى الآن لا يوجد تعريف محدد لمفهوم السوق المالي الصاعد، ويرجع ظهور هذا المفهوم الى البنوك الإستثمارية فى الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت تبحث عن أسواق مالية خارجية تتسم بارتفاع العوائد على الاستثمار والتي يتوقع لها فى المستقبل الدخول ضمن الأسواق المالية المتقدمة، ووفقاً للتقارير الإقتصادية العالمية حالياً فإن سوق الأوراق المالية المصري يعتبر أحد الأسواق المالية الصاعدة فى منطقة الشرق الأوسط^٢ حيث تأسست بورصة القاهرة - سوق الأوراق المالية المصري - عام ١٩٠٤ وتضم حالياً عدد (١٢) قطاع إقتصادي، وسيقوم الباحث فى حدود هذا البحث بالتركيز على قطاع البنوك.

وتعمل البنوك المركزية فى جميع دول العالم علي تنظيم وإدارة القطاع المصرفي ككل من تعاملات مالية وتسهيلات إئتمانية، بالإضافة إلى تجنب حدوث أي بوادر تعثر أو فشل مالى لأي بنك عامل داخل حدود الدولة سواء عام أو أهلي أو تجاري أو أجنبي^٣، والذي غالباً ما تكون عدم ملائمة وكفاية رأس المال سبباً رئيسياً فيه، ولذلك فإن قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣، قد ألزم البنوك وفقاً للمادة (٣٢) الفقرة (٢) بأن لا يقل رأس المال المصدر والمدفوع عن ٥٠٠ مليون جنيه مصري، كما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار لفروع البنوك الأجنبية كحد أدنى لضمان

٢ أحتل سوق الأوراق المالية المصري المركز الأول عربياً والثاني أفريقياً والخامس عالمياً كأفضل سوق مالى من حيث الأداء خلال عام ٢٠١٨ وفقاً لبيانات موقع كانترى إيكونومي (Country Economy) بمعدل نمو ١٦,٢٥%.

٣ تخضع جميع البنوك التي تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لأحكام القانون رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٣، كما نصت المادة الثانية من القانون أنه تسري علي البنوك الخاضعة لأحكام القانون المرافق - فيما لم يرد بشأنه نص فيه - أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١.

السلامة المصرفية، كما أنه في إطار تطبيق متطلبات إتفاقية بازل (٢) تلتزم البنوك العاملة بمصر بالحفاظ علي نسبة كفاية رأس مال قدرها ١٠,٦٢٥% كحد أدني وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل ويشرف عليه البنك المركزي المصري.

وبلغ عدد البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ٤١ بنكاً بنهاية يونيو ٢٠٠٧، وقد بلغ مجموع مركزها المالي ٩٣٧,٩ مليار جنيه وبحجم ودائع (بما فيها الودائع الحكومية) ٦٥٨ مليار جنيه، وقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال ١٤,٦% مقابل ١٠% كحد أدني وذلك وفقاً بمتطلبات بازل ١، وقد إلتزمت جميع البنوك بالحد الأدنى ماعدا بنك واحد فقط (تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠٠٦/٢٠٠٧)، وفي عام ٢٠١٦ بلغ عدد البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ٣٧ بنكا بنهاية يونيو ٢٠١٦، وقد بلغ مجموع مركزها المالي ٢٨٤٦ مليار جنيه وبحجم ودائع (بما فيها الودائع الحكومية) ٢١٢٣ مليار جنيه، وقد بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال ١٣,٨% مقابل ١٠,٦٢٥% كحد أدني وفقاً لمتطلبات بازل ٢، وقد إلتزمت جميع البنوك بالحد الأدنى ماعدا ثلاث بنوك فقط، كما بلغت نسبة الرافعة المالية للقطاع المصرفي المصري ككل ٥,١% مقابل ٣% كنسبة إسترشادية. (تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠١٥/٢٠١٦)، مع العلم بأن المشرع المصري يعمل حالياً على إصدار قانون جديد للبنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد في ضوء متطلبات بازل ٣ والتطورات العالمية في القطاع المصرفي.

ويصل عدد البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري حالياً إلى عدد ١٣ بنكا من أصل ٣٧ بنكا عاملاً في جمهورية مصر العربية (بما يقارب ٣٥% من حجم المركز المالي للقطاع المصرفي المصري) وهم عبارة عن عشرة بنوك تجارية (البنك التجاري الدولي وبنك التعمير والإسكان وبنك كريدى أجريكول وبنك الشركة المصرفية العربية والبنك المصرى الخليجى وبنك قناة السويس وبنك الإتحاد الوطنى وبنك قطر الوطنى الأهلى والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك الكويت الوطنى)، بالإضافة إلى ثلاث بنوك إسلامية (بنك فيصل الإسلامى المصرى ومصرف أبو ظبى الإسلامى وبنك البركة)

٢/١ - هيكل رأس المال في البنوك التجارية:

يتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والارباح المحتجزة وعلاوة الاصدار، ولكن يتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بحجم الودائع وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملائمة رأس المال في البنك التجاري يعتبر من الأمور الجوهرية لدعم ثقة المودعين وحتى يتمكن من الحفاظ علي العملاء الحاليين وإجتذاب عملاء جدد. (محمد، ٢٠١٠)،

ويحقق رأس المال بالنسبة للبنك التجاري مجموعة من الأهداف يمكن للباحث تلخيصها فيما يلي :

أ. توفير الموارد الاقتصادية والأموال الأساسية اللازمة لبدء النشاط المصرفي والاستثمار وذلك عن طريق الأموال المدفوعة بواسطة المؤسسين وحملة الاسهم.
ب. يمثل رأس مال البنك التجاري الحماية والأمان للعملاء ومصدر ثقتهم الأساسي، حيث أن الجانب الأكبر من الأموال التي يحصل عليه البنك تأتي عن طريق ودائع العملاء.

ت. يعتبر رأس المال هو الغطاء الرئيسي لمواجهة الخسائر والأخطار المتوقعة والمحتملة التي قد يتعرض لها البنك التجاري سواء كانت مخاطر حالة ومستقبلية.

ث. يمثل رأس المال بالنسبة للجهات الرقابية أحد الوسائل للرقابة على نشاط البنك التجاري. ويقوم البنك المركزي المصري بوضع بعض الضوابط والقواعد الإجرائية التي تحدد الحجم الأمثل لرأس مال البنك التجاري في ضوء القوانين المحلية وإتفاقيات بازل وذلك لضمان حماية المستثمرين والمودعين.

ويمكن التعبير عن هيكل رأس المال بمجموعة من النسب والمؤشرات المالية، والتي تستخدم كأداة لتقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه أصحاب المصالح (Laeven et.al, 2016/ Gambacorta and Shin, 2016/ Schepens,2016 / Bian et.al, 2016/ Hainaut et.al, 2018/ Gropp et.al, 2018 /and Deng, 2017

ويستعرض الباحث أهم نسب لهيكل رأس المال كما يلي:

أ. نسبة إجمالي الإلتزامات إلى إجمالي الأصول: **Total Liabilities to Total Assets Ratio (LTA)** تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب إستخداما لقياس درجة إستخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للبنك التجاري، وتحديد هذه النسبة مقدار الديون لكل جنيه من إجمالي أصول البنك التجاري، كما إن هذه النسبة تعدّ مؤشرا لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها البنك التجاري في المستقبل من حيث عبء الديون، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من ١٠٠%، فإن هذا يشير إلى أن مديونية البنك التجاري أكبر من إجمالي أصوله المملوكة، وهذا يعني أن البنك التجاري سيواجه مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته وبصفة خاصة الإلتزامات طويلة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن ذلك يشير

إلى أن البنك التجاري يعتمد في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من إعماده على الديون.

ب. نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: **Total Equity to Total Assets Ratio (ETA)** تشير هذه النسبة إلى نسبة مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاط البنك التجاري، كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها المساهمين من إجمالي الأصول في حالة تصفية البنك التجاري.

ت. نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: **Total Equity to Total Deposits Ratio (ETD)** تشير هذه النسبة إلى نسبة تغطية حقوق الملكية إلى إجمالي وديع العملاء بالبنوك التجارية، أو بمعنى آخر مدى مساهمة حقوق الملكية إلى الودائع في تمويل نشاط البنك التجاري.

٣/١- ربحية البنوك التجارية:

تهدف البنوك التجارية الى تحقيق أعلى معدل عائد أو ربحية ممكنة من الموارد الاقتصادية والأموال المتاحة والمستثمرة في البنك سواء من خلال رأس المال المدفوع أو الودائع أو المجالات الاستثمارية الأخرى للبنك (صيام، ٢٠١٧ / ملوكي ٢٠١٨)، وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها ضمان استمرارية البنك كمؤسسة مألنة وإقتصادية وزيادة ثروة المساهمين وكسب ثقة العملاء سواء المودعين أو المقترضين والحالين والمتوقعين.

ويمكن تحديد مفهوم ربحية البنوك التجارية في أنها العلاقة بين الأرباح التي حققها البنك التجاري من جانب والموارد الاقتصادية والأموال المتاحة التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من جانب آخر، مما يجعلها مقياساً للحكم على درجة كفاءة الأداء المالي للبنك ومجلس إدارته (موراد وزين الدين، ٢٠١٤)، وبالتالي فإن الربحية هي عبارة عن علاقات او معدلات مألنة مرتبطة بالأرباح المفصح عنها بالتقرير المالي، ولكن ليس هناك إتفاق في الأدب المحاسبي حول عدد النسب والمؤشرات المألنة التي يمكن إستخدامها في تقييم أداء البنوك التجارية ويبقى إستخدام هذه النسب والمؤشرات مرتبباً بقدرتها علي توصيل دلالات معينة تفيد القائمين علي تحليل أداء البنك التجاري والتعرف علي السلبيات والإيجابيات المصاحبة لنشاط البنك (محمد، ٢٠١٠)، ويمكن التعبير عن ربحية البنوك التجارية بمجموعة من النسب المألنة (/ Titko et.al, 2017 / Petria et.al, 2015 / Ozili and Uadiale, 2017/ Robin et.al, 2018/ Javaid and Alalawi, 2018) وفيما يلي يستعرض الباحث أهم معدلات ومؤشرات ربحية البنوك التجارية:

أ. معدل العائد على حق الملكية (Return on Equity – ROE): عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً على إجمالي حق الملكية ، ويعبر هذا المعدل عن قدرة البنك التجاري على تحقيق أرباح من خلال حق الملكية خلال الفترة المألة، وتسعي البنوك دائماً لرفع هذا المعدل لما له من دلالة لدي المساهمين علي كفاءة إدارة الاموال والموارد الاقتصادية المتاحة.

ب. معدل العائد على الأصول (Return on Assets – ROA): عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً على إجمالي الأصول، ويعبر هذا المعدل عن قدرة البنك التجاري على تحقيق أرباح من خلال الاصول المستثمرة والمملوكة خلال الفترة المألة.

ت. ربحية السهم (Earn Per Share – EPS): عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي الربح السنوي للبنك التجاري، ويعبر هذا المؤشر عن العائد السنوي للمساهمين نتيجة إستثماراتهم في أسهم البنك التجاري

ث. معدل العائد على الأموال المتاحة (Return on Equity and Deposits – ROED): عبارة عن صافي الربح السنوي للبنك التجاري مقسوماً علي مجموع حقوق الملكية وودائع العملاء، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة البنك التجاري علي تحقيق أرباح من خلال إجمالي الموارد الاقتصادية المتاحة سواء الموارد الذاتية (حق الملكية) أو الموارد الخارجية (ودائع العملاء).

ويعتبر معدل العائد علي حق الملكية (ROE) هو أكثر معدلات قياس الاداء إستخدامات وشيوعاً في تقييم وقياس الأداء المألي للبنوك التجارية علي المستوي الدولي في الدراسات الاكاديمية المحاسبية، ويأتي في المرتبة الثانية معدل العائد علي الاصول (ROA)، ثم تأتي العديد من المؤشرات مثل ربحية السهم (EPS) والربح قبل الضرائب علي الاصول (PBT) والعائد علي الأموال المتاحة (ROED) (Capraru and Ihnatov, 2014/ Titko et.al, 2017)، ولكن من وجهه نظر الباحث فإنه لا يمكن الاعتماد علي مؤشر واحد رئيسي لتقييم وقياس الأداء المألي وربحية البنوك التجارية وتعميم هذا المؤشر علي المستوي الدولي كمقياس رئيسي، وذلك نظراً لإختلاف الطبيعة التنظيمية والتشريعية للقطاع المصرفي من دولة لأخرى.

ومن جانب آخر، فإن هناك العديد من الدراسات (السريري، ٢٠١٠ / Tan, 2016

Hainaut, et.al, 2018/ Titko et.al, 2017/ القيسي، ٢٠١٧ / على، ٢٠١٧)

أشارت لوجود عدد من المحددات والعوامل ذات التأثير المباشر علي مؤشرات ربحية

البنوك التجارية، وتم تقسيم محددات ربحية البنوك التجارية إلى محددات داخلية ويمكن الإشارة إليها بأنها محددات الربحية المرتبطة بالخصائص والسمات الداخلية للبنك مثل حجم البنك وعمر البنك وأخطار الأتمان والسيولة وكفاية رأس المال وتوظيف الأموال وإنتاجية العمالة، أما المحددات الخارجية فهي متغيرات ليست لها صلة بإدارة أو هيكل البنك التجارى، لكنها تعكس البيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية التي تؤثر على نشاط البنوك التجارية وأدائها المالى والتشغيلي مثل فرضية القوة النسبية للسوق المالى ومتغيرات الاقتصاد الكلى ومعدلات الفائدة والتضخم وحجم الصناعة بالدولة.

القسم الثاني

مراجعة الأدبيات المحاسبية السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض.

هناك إهتمام كبير علي مستوي البحوث الأكاديمية الدولية بدراسة العوامل المؤثرة علي القطاع المصرفي نتيجة تأثير هذا القطاع المباشر والكبير علي معدلات النمو والتنمية علي المستوي القومي (Titko et.al, 2017)، وخلال هذا القسم من البحث قام الباحث بإستقراء وتحليل أهم الدراسات السابقة المتعلقة بهيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية ومحدداتها والعلاقة بينهم.

١/٢ - هيكل رأس المال في البنوك التجارية:

يعتبر هيكل رأس المال في البنوك من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي والتي - إلى الآن - لا يوجد إجماع أكاديمي علي الهيكل الأمثل لرأس المال في البنوك التجارية في ظل تضارب وتعارض النتائج التطبيقية من البيئات المصرفية المختلفة، بالإضافة إلى أن الدراسات التي تناولت الهيكل الأمثل لرأس المال في القطاع المصرفي محدودة العدد على عكس القطاع غير المالى (Berger et.al 2016)، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تناولت هيكل رأس المال في البنوك التجارية:

تناولت دراسة (Amidu, 2007) محددات هيكل رأس المال البنوك التجارية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٩ بنك في دولة غانا خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان حجم البنك وهيكل الاصول ومعدل النمو يؤثر علي قرارات هيكل رأس المال، حيث أن ما يقارب من ٨٧% من أصول البنوك يتم تمويلها بواسطة الديون وخاصة طويلة الأجل، كما أن نسبة حقوق الملكية في البنوك

التجارية الغانية تتراوح بين ٩-١٥%، كما إتجهت دراسة (Lee and Hsieh, 2013) إلى تحليل هيكل رأس المال فى القطاع المصرفي بالاعتماد على الربحية كمقياس للمفاضلة بين هياكل رأس المال، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد بنك فى ٤٢ دولة خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها ان هناك إرتباط وعلاقة إيجابية بين إنخفاض نسبة حقوق الملكية ومؤشرات ربحية البنوك التجارية وخاصة معدل العائد على الاصول، ووجود علاقة سلبية بين انخفاض نسبة حقوق الملكية والمخاطر المستقبلية، في حين أن دراسة (De-Angelo and Stulz, 2013) حاولت تحديد الهيكل الامثل لرأس المال فى القطاع المصرفي من خلال دراسة أسباب الإرتفاع الملحوظ للرافعة المألفة فى البنوك على المستوى الدولى، وتم إجراء الدراسة بصورة نظرية تحليلية من خلال مسح للآدبيات المحاسبية السابقة، وتوصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية وهى أن تكلفة الوكالة هى السبب الرئيسي للرافعة المألفة المرتفعة للبنوك التجارية ولكن هذه الرافعة قد ينتج عنها زيادة المخاطر، وهو الأمر الذي يجعل تحديد الهيكل الامثل لرأس المال فى البنوك التجارية - الى الآن - قضية جدلية فى الفكر المحاسبي، بينما تناولت دراسة (Beltratti and Paladino, 2015) تحليل هياكل رأس المال فى البنوك من خلال دراسة مقارنة على القطاع المصرفي فى عدد من الدول المختلفة، بالإضافة الى دراسة مدى تأثير هذه الهياكل على معدلات الربحية للمفاضلة بينها عند اختيار الهيكل الأمثل لرأس المال، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٣٣٧ بنك فى ٤٤ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ايجابية بين الرافعة المألفة للبنوك التجارية ومعدلات الربحية بوجه عام، كما أن معدل حق الملكية الأمثل والذي يحقق أعلى معدلات ربحية خلال الفترة الزمنية للدراسة هو بين ٨-١٠%، ومن زاوية أخرى قامت دراسة (Berger et.al 2016) بتحليل هيكل رأس المال فى البنوك وأثره على ادارة مخاطر الافلاس (Bankruptcy) من خلال قدرته على تخليق الأموال (Money Creation)، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٦٨ بنك فى المانيا خلال الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٩ ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال وقدرة البنك على مواجهة مخاطر الافلاس من خلال حقوق الملكية، كما تناولت دراسة (Laeven et.al, 2016) تحليل المخاطر التى تواجه القطاع المصرفي من خلال دراسة تأثير عدة متغيرات مثل حجم البنك وهيكل رأس المال، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٤١٢ بنك فى ٥٦ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨، وتوصلت الدراسة الى ان

درجة المخاطر ترتبط بعلاقة عكسية من نسبة حق الملكية وعلاقة ايجابية مع حجم البنك، في حين لم تتوصل الدراسة الى تحديد دقيق للهيكل الأمثل لرأس المال في البنوك نتيجة اختلاف القواعد والتعليمات السائد في الدول محل الدراسة المقارنة، كما هدفت دراسة (Gambacorta and Shin, 2016) الى تحليل أهمية هيكل رأس المال في القطاع المصرفي ومدى تأثيره على السياسات الائتمانية للبنوك، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ١٠٥ بنك في ١١ دولة خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الى ان ارتفاع نسبة حقوق الملكية الى الاصول يرتبط ايجابياً بانخفاض تكلفة الديون، بالإضافة الى ان التوسع في سياسات الائتمان مرتبط ايجابياً بمعدلات الربحية، في حين تناولت دراسة (Schepens, 2016) تحليل العلاقة بين هيكل رأس المال في القطاع المصرفي ومعدلات الضرائب المفروضة من قبل الدولة على أنشطة البنوك كأحد العوامل المؤثرة على قرارات هيكل رأس المال، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٣٣ بنك في دولة بلجيكا خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة الى ان نسبة حقوق الملكية ترتبط سلبياً بارتفاع معدلات الضرائب المفروضة من قبل الدولة على أنشطة البنوك، كما أن هيكل حقوق الملكية الأمثل هو ٦,٩% للبنوك البلجيكية محل عينة الدراسة والذي يقابل معدل ضرائب ١٨%، ودلت الدراسة على هذه النتيجة بالمقارنة مع البنوك في المملكة المتحدة التي تتميز بهيكل حقوق ملكية أمثل ٤,٢% والذي يقابل معدل ضرائب ٢٨%، حيث تتجه البنوك الى التوسع في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وتخفيض نسبة حقوق الملكية مع ارتفاع معدلات الضرائب، كما أشارت دراسة (Hainaut, et.al, 2018) الى تأثير الاوزان النسبية لمكونات رأس المال في البنوك التجارية على تكلفة رأس المال والأداء المالى للبنك في ظل الانظمة الاقتصادية المختلفة، وتم إجراء الدراسة على أربعة أنظمة اقتصادية مختلفة خلال الفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود تأثير إيجابي للوزن النسبي لرأس مال البنك التجاري المدفوع على مؤشرات الاداء المالى.

٢/٢ - مؤشرات ومحددات ربحية البنوك التجارية:

لاحظ الباحث ان الدراسات التي تناولت مؤشرات ومحددات ربحية البنوك التجارية إنقسمت إلى إتجاهين رئيسيين: الأول الاعتماد علي دراسة بيئة مصرفية محددة أي دولة واحدة، والثاني الاعتماد علي إجراء مقارنات بين محددات الربحية للبنوك التجارية عبر بيانات مصرفية مختلفة، وفيما يلي يستعرض الباحث أهم الدراسات التي تناولت ربحية البنوك التجارية:

تناولت دراسة (السرايري، ٢٠١٠) تحديد طبيعة علاقة ربحية البنوك التجارية مقاسه معدل العائد علي حق الملكية بالعوامل الداخلية والخارجية للبنك، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ١٠ بنوك سعودية خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنوك وكفاية رأس المال ومعد توظيف الاموال المتاحة من جانب وعدم وجود علاقة محددة بين ربحية البنوك التجارية ومعدل التضخم وإجمالي الناتج المحلي من جانب آخر، كما هدفت دراسة (ياسين، ٢٠١٤) إلى تحديد العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية في الأردن، وإعتمدت الدراسة علي معدل العائد علي الأصول ومعدل العائد علي حق الملكية لقياس ربحية البنوك التجارية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٣ بنك تجاري خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من حجم البنك ونسبة المصاريف التشغيلية ووجود علاقة عكسية بين ربحية البنوك التجارية و نسبة الملكية إلى إجمالي الاصول، كما قامت دراسة (موراد وزين الدين، ٢٠١٤) بتحليل أثر المحددات الداخلية للبنوك مثل السيولة والقروض والمديونية وحقوق الملكية وحجم البنوك على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسه بمعدل العائد على إجمالي الاصول، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة الى ارتفاع معدلات الربحية للبنوك التجارية بالمقارنة بالبنوك الحكومية بالإضافة الى عدة علاقات متباينة أهمها عدم وجود علاقة محددة بين حجم البنك وربحيته ووجود علاقة عكسية بين نسبة القروض الى اجمالي الاصول وربحية البنوك التجارية، أما دراسة (Capraru and Ilnatov, 2014) فقد تناولت محددات ربحية البنوك التجارية من خلال إجراء دراسة مقارنة بين عدد خمس دول أوروبية هي رومانيا والمجر وبولندا والتشيك وبلغاريا، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٤٣ بنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لحجم البنك وكفاية رأس المال علي جميع مؤشرات ربحية البنوك المستخدمة في الدراسة، كما توصلت لوجود علاقة غير محددة بين درجة مخاطر وربحية البنوك في جميع بيئات الدراسة، وتناولت دراسة (Petria et.al, 2015) محددات ربحية البنوك التجارية في دول الاتحاد الاوروبي وقسمت هذه المحددات إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الاولى محددات داخلية مثل حجم البنك والمجموعة الثانية محددات خارجية مثل معدل نمو الاقتصاد القومي، كما تم قياس ربحية البنوك التجارية من خلال معدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي حق

الملكية، واعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد 157 بنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المحددات الداخلية وربحية البنوك التجارية بإستثناء حجم البنك الذي يرتبط بعلاقة غير محددة بربحية البنوك، كما أن علاقة ربحية البنوك التجارية غير محددة مع المحددات الخارجية بإستثناء معدل النمو الاقتصادي الذي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ربحية البنوك التجارية الأوروبية، كما هدفت دراسة (يوسف، ٢٠١٥) إلى تقييم الاداء المالى والكفاءة النسبية للبنوك المصرية من خلال تصنيفهم إلى مجموعتين الأولى البنوك العامة والاهلية والثانية العربية والاجنبية وذلك بهدف تحديد العوامل والمتغيرات الأكثر تأثيراً في السلامة المائلة للبنوك، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٢٣) بنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معدل العائد علي الاصول هو أكثر المعدلات تفسيراً للأداء المالى للبنوك، بالإضافة إلى أن البنوك العامة والاهلية أظهرت معدلات كفاءة أكبر من البنوك العربية والاجنبية، كما تناولت دراسة (Titko et.al, 2017) تحديد العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية، وقد تم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٤٤ بنك في لاتفيا ولتوانيا خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك ومؤشرات ربحيته مقاساً بمعدل العائد علي الاصول (ROA) ومعدل العائد علي حق الملكية (ROE)، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية بين حجم الخدمات الالكترونية (E-Banking Services) وربحية البنك مقاسه بمعدل العائد علي حق الملكية، وتناولت دراسة (Teshome, et.al, 2018) تحليل المحددات الداخلية والخارجية لربحية البنوك التجارية الخاصة، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٨ بنوك في دولة أثيوبيا خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان معدل كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio) وحجم البنك يرتبطان بعلاقة إيجابية مع مؤشرات الاداء المالى، كما أنتهت بتوصية رئيسية وهي ضرورة تحسين معدل الرافعة المائلة لتحسين الاداء المالى في القطاع المصرفي الاثيوبي، وتناولت دراسة (Naeem and Baloch, 2018) تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٠ بنوك تجارية باكستانية خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان هناك علاقة سلبية لحجم البنك مع مؤشرات الربحية، كما أن هناك علاقة إيجابية لمعدل كفاية رأس المال مع مؤشرات الربحية، بينما يرتبط معدل السيولة بعلاقة

ايجابية مع معدل العائد على الاصول وعلاقة سلبية مع معدل العائد على حق الملكية، ومن جانب آخر أجرت دراسة (Kohlscheen et.al, 2018) مقارنة دولية لمحددات ربحية البنوك التجارية في الأسواق المالية الناشئة من خلال الإعتماد على معدل العائد على الأصول، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٥٣٤ بنك من ١٩ دولة (سبع دول أسيوية/ خمس دول من أمريكا اللاتينية/ خمس دول من أوروبا/ دولة واحدة أفريقية/ دولة واحدة من الشرق الأوسط) مصنفة كأسواق مالية ناشئة وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان هناك علاقة ايجابية بين حجم الاصول والقروض طويلة الأجل وربحية البنوك التجارية في الاسواق المالية الناشئة.

٢/٣- العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية:

تعتبر العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية من القضايا المحاسبية الجدلوية والتي نالت إهتمام الجهات المهنية والأكاديمية علي حد سواء، وكان نتاج الإهتمام المهني بهذه العلاقة هي إتفاقيات بازل (١) والتي كانت تلزم البنوك بنسبة كفاية رأس مال ٨%، وبازل (٢) والتي كانت تلزم البنوك بنسبة كفاية رأس مال ١٠%، وبازل (٣) والتي كانت تلزم البنوك بنسبة كفاية رأس مال ١٠,٦٢٥%، أما نتاج الإهتمام الاكاديمي فإن الباحث فيما يلي يستعرض أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية:

تناولت دراسة (Hoffmann, 2010) تحليل أثر هيكل رأس المال مقاساً بالرافعة المالية ونسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك الامريكية في ضوء نظرية الوكالة، وتم إجراء الدراسة على جميع بنوك القطاع المصرفي الامريكي خلال الفترة من ١٩٩٥ الى ٢٠٠٧، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود علاقة سلبية بين هيكل رأس المال والاداء المالي في القطاع المصرفي بالإضافة الى عدم وجود علاقة بين حجم البنك وربحية البنوك في القطاع المصرفي الامريكي، في حين تناولت دراسة (Saeed, et.al, 2013) أثر هيكل رأس المال للبنوك مقاساً بالديون طويلة الاجل الى حق الملكية والديون قصيرة الاجل الى حق الملكية على الأداء المالي للبنوك مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حق الملكية وربحية السهم، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٢٥ بنك في باكستان خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها وجود علاقة ايجابية بين هيكل رأس المال وربحية البنوك الباكستانية بالإضافة الى التأثير الايجابي لحجم البنك

على الربحية، كما أكدت دراسة (Dietrich and Wanzenried, 2014) علي وجود علاقة عكسية بين إرتفاع نسبة حق الملكية ومؤشرات ربحية البنوك نتيجة إنخفاض المخاطر مما ينتج عنه إنخفاض الربحية ومن جانب آخر قامت دراسة (Hoquea and Kashefi-Pour, 2015) بتحليل أثر ومحددات هياكل رأس المال على مؤشرات ربحية البنوك من خلال متغير وسيط وهو قدرة البنك على جذب الأموال، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٣٤٧ بنك من ٥٧ دولة مختلفة خلال الفترة من ١٩٩٨ الى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين مؤشرات هيكل رأس المال وربحية البنوك ووجود علاقة ايجابية بين حجم البنك ومؤشرات الربحية وقدرة البنك على جذب الأموال، بالإضافة الى اختلاف حدود مؤشرات هياكل رأس المال من دولة الى أخرى وفقاً للقواعد والقوانين السائدة بالقطاع المصرفي، كما تناولت دراسة (Tan, 2016) العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك من خلال قياس العلاقة بين مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الأصول (ETA) والمؤشرات المائلة لقياس أداء البنوك مثل ربحية السهم (EPS)، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من ٤١ بنك تجاري صيني خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير إيجابي ورجحت هذا التأثير إلى عدة أسباب أهمها: (١) إنخفاض تكلفة التمويل (٢) إرتفاع قدرة البنوك ذات رأس المال الكبير علي منح الأئتمان وبالتالي إرتفاع العوائد (٣) العلاقة العكسية بين رأس المال ومخاطر القروض الممنوحة من خلال نسبة التغطية، أما دراسة (Ozili and Uadiale, 2017) فقد تناولت أثر هيكل رأس المال وتركز الملكية علي مؤشرات ربحية البنوك في الدول النامية في ضوء نظرية الوكالة، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٢٧ بنك بدولة نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية بين تركيز الملكية ومعدل العائد علي الاصول، كما توصلت لوجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية والعائد علي حق الملكية، كما هدفت دراسة (Tin and Diaz, 2017) الى تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة على قرارات هيكل رأس المال في البنوك التجارية، وتم إجراء الدراسة على عينة مكونة من عدد ٣١ بنك فيتنامي (٨ بنوك رأس مال أكبر من ٥٠٠ مليون دولار / ١١ بنك أقل من ٥٠٠ وأكبر من ٢٥٠ مليون دولار / ١٢ بنك أقل من ٢٥٠ مليون دولار) خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ايجابية بين هيكل رأس المال وحجم البنك التجارى ووجود علاقة سلبية بين هيكل رأس المال والمحددات الخارجية مثل النمو الاقتصادي القومي، بالإضافة الى وجود علاقة غير محددة بين هيكل رأس المال وربحية

البنوك التجارية (سلبية في البنوك كبيرة الحجم/ غير محددة في البنوك متوسطة وصغيرة الحجم)، وتناولت دراسة (Bian and Deng, 2017) أثر تشتت الملكية وهيكل رأس المال علي ربحية البنوك التجارية، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد 115 بنك تجاري صيني خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٤ وتوصلت لوجود علاقة سلبية بين تركيز الملكية ومعدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي حق الملكية، بالإضافة إلى تركيز حجم القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء في البنوك التي تتميز بتركيز الملكية وغالباً ما تكون هذه القروض والتسهيلات لجهات ذات صلة بالملاك الرئيسيين، كما هدفت دراسة (Sarkar and Sarkar, 2018) الى تحليل ربحية البنوك التجارية ومحدداتها من خلال هيكل الملكية وخصائصها بالتركيز على مدي المساهمة الحكومية في ملكية البنوك التجارية ، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٤٦ بنك في دولة الهند خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان هناك علاقة سلبية بين نسبة الملكية الحكومية في رأس المال والأداء المالي للبنوك التجارية، وتناولت دراسة (Moussa, 2018) تحليل المحددات الداخلية والخارجية لهيكل رأس المال في البنوك ومدى تأثيرها على الأداء المالي من خلال استخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية، ، وتم إجراء الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٨ بنك في دولة تونس خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة إيجابية بين هيكل رأس المال ومعدل العائد على الأصول، كما أن هناك علاقة سلبية بين هيكل رأس المال ومعدل العائد على حق الملكية.

٢/٤ - الفجوة البحثية:

٢/٤/١ - الفجوة البحثية في مجال هيكل رأس المال في البنوك التجارية:

اعتمدت معظم الدراسات السابقة علي مقياس واحد لهيكل رأس المال (Dietrich)
Tan, 2016/ Gambacorta and Shin, 2016 /and Wanzenried, 2014
Schepens, 2016/ Hainaut, et.al, 2018) مما أعطي نتائج مختلفة ومتعارضة
نتيجة وجود عدة مقاييس أخرى واختلاف المقياس المستخدم في كل دراسة عن الأخرى،
بينما البحث الحالي يعتمد علي ثلاث مقاييس لهيكل رأس المال وهي: نسبة الإلتزامات
إلى الأصول (LTA) ونسبة حق الملكية إلى الأصول (ETA) ونسبة حق الملكية إلى
الودائع (ETD)، مما سيضيف للبحث صفة الشمولية والدقة عند اختبار هيكل رأس المال
في البنوك التجارية، ويعطي للباحث المرونة في إجراء المقارنات والتحليلات عند تحديد

وإختبار العلاقة ومدى تأثير هيكل رأس المال علي ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٢/٤/٢ - الفجوة البحثية في مجال ربحية البنوك التجارية:

من خلال إستقراء وتحليل الدراسات السابقة في مجال محددات ربحية البنوك التجارية، فقد وجد الباحث أن معظم الدراسات السابقة ركزت علي قياس ربحية البنوك التجارية بمقياس أو اثنين علي الأكثر وهما معدل العائد علي الاصول ومعدل العائد علي حقوق الملكية (السريري، ٢٠١٠ / Ozili /Petria et.al, 2015/ Titko et.al, 2017/ Kohlscheen et.al, 2018/and Uadiale, 2017)، مما أدى لتعارض مدلول نتائج هذه الدراسات عند دراسة وتحليل محددات الربحية في البنوك التجارية نتيجة إختلاف دلالة كل مؤشر من مرشحات الربحية ومدى إرتباطه سواء بالمحددات الداخلية أو الخارجية للربحية، بينما البحث الحالي إعتد في قياس ربحية البنوك التجارية علي أربعة مقاييس وهي: معدل العائد علي الأصول (ROA) ومعدل العائد علي حق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS) ومعدل العائد علي الاموال المتاحة (ROED)، مما سيضيف للبحث صفة الشمولية والدقة عند قياس ربحية البنوك التجارية من جانب وإختبار المحددات الداخلية للربحية من جانب آخر والتي إلى الآن غير محددة بشكل دقيق.

٢/٤/٣ - الفجوة البحثية في مجال العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية:

تضاربت نتائج الدراسات السابقة حول مدى العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك التجارية في الأدب المحاسبي حيث أشارت عدة دراسات (Ozili and Uadiale, 2013, Saeed, et.al, 2016/ Tan, 2017) إلى وجود علاقة طردية، كما أشارت بعض الدراسات (Dietrich and Hoquea and Kashefi-Pour,2015/ Wanzenried, 2014/ Hoffmann, 2010) إلى وجود علاقة عكسية، بينما أشارت دراستي (Moussa, 2018/ Tin and Diaz, 2017) إلى أن مدى هذه العلاقة غير محدد، ويرجع الباحث هذا الإختلاف في النتائج إلى إختلاف مقاييس هيكل رأس المال والربحية المستخدمة في كل دراسة عن الأخرى،

وبالتالي فإن هذا البحث يعتبر هو الأول من نوعه في السعي إلى تحديد العلاقة بين هيكل رأس المال (باستخدام ثلاث مقاييس) وربحية البنوك التجارية (باستخدام أربع مقاييس) بشكل دقيق مدعوماً بأدلة تطبيقية معتمداً علي دراسة تطبيقية لفترة زمنية

(عشر سنوات من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٦) لجميع البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وفي ضوء إستخدام عدة محددات لربحية البنوك التجارية بعد إختبارها إحصائياً كمتغيرات رقابية لضبط العلاقة، مما يوفر أدلة وإطار تطبيقي أكثر شمولاً وتكاملاً للمشكلة البحثية المطروحة.

٥/٢- تطوير الفروض البحثية:

بناءً علي تحليل الأدبيات المحاسبية السابقة وفي ضوء الأهداف والأهمية والفجوة البحثية فقد قام الباحث بتطوير الاربع فروض التاللة :

١/٥/٢- الفرض الأول:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلٍ من (حجم البنك/ عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع/ الحصة السوقية من القروض).

٢/٥/٢- الفرض الثاني:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (LTA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٣/٥/٢- الفرض الثالث:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

٤/٥/٢- الفرض الرابع:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETD) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

القسم الثالث
المنهجية ونماذج البحث

١/٣ - طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث المحاسبية المرتبطة بالقطاع المصرفي المصري، حيث يستهدف هذا البحث محاولة فهم وتحديد تأثير هيكل رأس المال علي ربحية البنوك التجارية المصرية بشكل عملي عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية لهذه التأثير، وأصبحت تمثل هذه النوعية من البحوث التطبيقية هي الإتجاه السائد في الفكر المحاسبي في الأونة الأخيرة علي المستوي الدولي، ووفقاً للهدف الرئيسي للبحث، فقد إعتد الباحث علي المدخل الإيجابي (Positivism Paradigm) لإجراء البحث، والذي يعتبر المدخل الملائم لإجرائه في ضوء أهدافه وفروضه.

٢/٣ - قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

١/٢/٣ - هيكل رأس المال:

يمكن التعبير عن هيكل رأس المال بمجموعة من النسب المائلة، والتي تستخدم كأداة لتقييم قدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته، وتم استخدام ثلاث نسب لهيكل رأس المال كما يلي:

إجمالي الإلتزامات / إجمالي الأصول.	الإلتزامات إلى الأصول (LTA)
إجمالي حق الملكية / إجمالي الأصول.	حقوق الملكية إلى الأصول (ETA)
إجمالي حق الملكية / إجمالي الودائع.	حقوق الملكية إلى الودائع (ETD)

٢/٢/٣ - ربحية البنوك التجارية:

تم قياس ربحية البنوك التجارية في هذا البحث من خلال عدة مؤشرات مائلة كالتالي:

صافي الدخل / إجمالي الأصول.	العائد علي الاصول (ROA)
صافي الدخل / إجمالي حق الملكية.	العائد علي حق الملكية (ROE)
صافي الدخل / (حق الملكية + إجمالي الودائع)	العائد على الأموال المتاحة (ROED)
نصيب السهم من الأرباح الموزعة في نهاية السنة المائلة	ربحية السهم (EPS)

٣/٢/٣ - محددات ربحية البنوك التجارية:

اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك التجاري.	حجم البنك (Size)
اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمل البنك منذ تأسيسه.	عمر البنك (Age)
النقدية وما في حكمها / إجمالي الودائع	السيولة النقدية (CTD)

توظيف الأموال (LTD)	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
الحصة السوقية ودايع (DTTD)	إجمالي الودائع / إجمالي ودايع البنوك التجارية
الحصة السوقية قروض (LTTL)	إجمالي القروض / إجمالي قروض البنوك التجارية

٣/٣- النماذج البحثية المستخدمة لأختيار الفروض في الدراسة التطبيقية:

١/٣/٣- يمكن للباحث صياغة نموذج البحث الأول لإختيار الفرض الأول بالإعتماد علي (ROA) كمؤشر لربحية البنك التجاري كما يلي:

$$ROA_{i,t} = \alpha + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 AGE_{i,t} + \beta_3 CTD_{i,t} + \beta_4 LTD_{i,t} + \beta_5 DTTD_{i,t} + \beta_6 LTTL_{i,t} + E$$

٢/٣/٣- يمكن للباحث صياغة نموذج البحث الثاني لإختيار الفرض الأول بالإعتماد علي (ROE) كمؤشر لربحية البنك التجاري كما يلي:

$$ROE_{i,t} = \alpha + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 AGE_{i,t} + \beta_3 CTD_{i,t} + \beta_4 LTD_{i,t} + \beta_5 DTTD_{i,t} + \beta_6 LTTL_{i,t} + E$$

٣/٣/٣- يمكن للباحث صياغة نموذج البحث الثالث لإختيار الفرض الأول بالإعتماد علي (ROED) كمؤشر لربحية البنك التجاري كما يلي:

$$ROED_{i,t} = \alpha + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 AGE_{i,t} + \beta_3 CTD_{i,t} + \beta_4 LTD_{i,t} + \beta_5 DTTD_{i,t} + \beta_6 LTTL_{i,t} + E$$

٤/٣/٣- يمكن للباحث صياغة نموذج البحث الرابع لإختيار الفرض الأول بالإعتماد علي (EPS) كمؤشر لربحية البنك التجاري كما يلي:

$$EPS_{i,t} = \alpha + \beta_1 SIZE_{i,t} + \beta_2 AGE_{i,t} + \beta_3 CTD_{i,t} + \beta_4 LTD_{i,t} + \beta_5 DTTD_{i,t} + \beta_6 LTTL_{i,t} + E$$

٥/٣/٣- يمكن للباحث صياغة نموذج البحث الخامس لإختيار الفرض الثاني بالإعتماد علي (LTA) للدلالة على هيكل رأس المال في البنك التجاري كما يلي:

$$LTA_{i,t} = \alpha + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 ROE_{i,t} + \beta_3 ROED_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 SIZE_{i,t} + \beta_6 AGE_{i,t} + \beta_7 CTD_{i,t} + \beta_8 LTD_{i,t} + \beta_9 DTTD_{i,t} + \beta_{10} LTTL_{i,t} + E$$

٦/٣/٣ - يمكن للباحث صياغة نموذج البحث السادس لإختبار الفرض الثالث بالاعتماد

علي (ETA) للدلالة على هيكل رأس المال في البنك التجاري كما يلي:

$$ETA_{i,t} = \alpha + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 ROE_{i,t} + \beta_3 ROED_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 SIZE_{i,t} + \beta_6 AGE_{i,t} + \beta_7 CTD_{i,t} + \beta_8 LTD_{i,t} + \beta_9 DTTD_{i,t} + \beta_{10} LTTL_{i,t} + E$$

٧/٣/٣ - يمكن للباحث صياغة نموذج البحث السابع لإختبار الفرض الرابع بالاعتماد

علي (ETD) للدلالة على هيكل رأس المال في البنك التجاري كما يلي:

$$ETD_{i,t} = \alpha + \beta_1 ROA_{i,t} + \beta_2 ROE_{i,t} + \beta_3 ROED_{i,t} + \beta_4 EPS_{i,t} + \beta_5 SIZE_{i,t} + \beta_6 AGE_{i,t} + \beta_7 CTD_{i,t} + \beta_8 LTD_{i,t} + \beta_9 DTTD_{i,t} + \beta_{10} LTTL_{i,t} + E$$

حيث أن:

المتغير	دلالة المتغير	رمز المتغير
ربحية	العائد علي الأصول للبنك (i) في السنة المائلة (t)	ROA i,t
ربحية	العائد علي حق الملكية للبنك (i) في السنة المائلة (t)	ROE i,t
ربحية	العائد علي الأموال المتاحة للبنك (i) في السنة المائلة (t)	ROED i,t
ربحية	ربحية السهم الواحد للبنك (i) في السنة المائلة (t)	EPS i,t
رأس المال	نسبة الالتزامات إلى الأصول للبنك (i) في السنة المائلة (t)	LTA i,t
رأس المال	نسبة حق الملكية إلى الأصول للبنك (i) في السنة المائلة (t)	ETA i,t
رأس المال	نسبة حق الملكية إلى الودائع للبنك (i) في السنة المائلة (t)	ETD i,t
محدد/رقابي	حجم البنك (i) في السنة المائلة (t).	SIZE i,t
محدد/رقابي	عمر البنك (i) في السنة المائلة (t)	AGE i,t
محدد/رقابي	السيولة النقدية للبنك (i) في السنة المائلة (t)	CTD i,t
محدد/رقابي	توظيف الأموال للبنك (i) في السنة المائلة (t)	LTD i,t
محدد/رقابي	الحصة السوقية لودائع البنك (i) في السنة المائلة (t)	DTTD i,t
محدد/رقابي	الحصة السوقية لقروض البنك (i) في السنة المائلة (t)	LTTL i,t

القسم الرابع

دراسة تطبيقية لإختبار الفروض وتحديد أثر هيكل رأس المال علي ربحية البنوك التجارية

١/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية من جميع البنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦ وعدددهم (١٣) بنك، وتم إختيار عينة مكونة من (٨) بنوك لتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية بعد إستبعاد (٥) بنوك للأسباب التالية:

١/٤ / ١. قام الباحث بإستبعاد بنك الشركة المصرفية العربية الدولية (SAIB) نظراً لان القوائم المالية يتم إعدادها بالدولار الامريكي.

١/٤ / ٢. قام الباحث بإستبعاد عدد ثلاث بنوك إسلامية وبيانهم كالتالى: فيصل الإسلامي المصري ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك البركة، نظراً لأن نشاط البنك قائم علي المرابحة والمشاركة والإجارة الإسلامية، حيث لا تتعامل هذه البنوك في المشتقات المالية أو العقود الآجلة أو القروض وفقاً لنظام عملهم الإسلامي.

١/٤ / ٣. قام الباحث بإستبعاد بنك قناة السويس لوجود خسائر ضريبية مرحلة من الفترات المالية السابقة لعام ٢٠٠٧ تقدر بقيمة ٢١٣,٥ مليون جنيه مصري، والتي أدت إلى عدم ظهور صافي ربح بعد خصم الضرائب من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٥.

٢/٤ - مصدر الحصول علي البيانات:

تم الحصول علي بيانات البنوك محل عينة الدراسة التطبيقية من شركة مصر لنشر المعلومات (Egypt for Information Dissemination- EGID)، وفيما يلي بيان بأسماء البنوك الممثلة لعينة الدراسة:

م	أسم البنك	م	أسم البنك
١	البنك التجارى الدولى	٥	بنك الكويت الوطنى
٢	بنك التعمير والإسكان	٦	البنك المصرى لتنمية الصادرات
٣	بنك كريدى أجريكول	٧	بنك قطر الوطنى الأهلى
٤	البنك المصرى الخليجى	٨	بنك الإتحاد الوطنى

٣/٤- التحليل الإحصائي وإختبار فروض الدراسة التطبيقية:

قام الباحث باستخدام تحليل البيانات الاطارية **Panel data** وذلك بطريقة النموذج ذات التأثير الثابت **Fixed effect model** وقبل ذلك قام الباحث بإجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من سكون المتغيرات محل الدراسة وقد تم الاعتماد على اختبار **Im, Pesaran and Shin (IPS)** وأسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة على ما يلي:

جدول (١) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفروق الازمة لسكون المتغيرا	قيمة IPS	مستوى الدلالة
← LTA	I (1)	-6.22	0.0
← ETA	I (1)	-6	0.0
← ETD	I (1)	-6.002	0.0
← ROA	I (1)	-6.001	0.0
← ROE	I (1)	-6	0.0
← ROED	I (1)	-2.69 no intercept	0.0
← EPS	I (2)	-10.26	0.0
Size	I (2)	-25.3	0.0
Age	I (1)	-3.82	0.0001
CTD	I (1)	-6.06	0.0
LTD	I (1)	-6.068	0.0
DTTD	I (2)	-3.89	0.008
LTTL	I (2)	-3.76	0.007

أ: تعبر عن درجة الفروق للسلاسل الزمنية اللازمة للوصول لسكون السلسلة الزمنية الخاصة بكل متغير.

١/٣/٤ - الفرض الرئيس الأول

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك - عمر البنك - السيولة النقدية - توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض)".

وينقسم هذا الفرض إلى أربعة نماذج إحصائية وذلك طبقاً لعناصر الربحية الأربعة وهي (ROA) العائد على الأصول - (ROE) العائد على حق الملكية - (ROED) العائد على الأموال المتاحة - (EPS) ربحية السهم وذلك على النحو التالي:

١/٣/٤ - النموذج الأول:

يهدف هذا النموذج لقياس أثر كل من [حجم البنك - عمر البنك - السيولة النقدية - توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض] متغيرات مسؤولة وذلك على متغير ROA وأسفرت نتائج النموذج الأول على ما يلي:

جدول (٢) مقدرات النموذج الأول للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الأنحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديرين واتسون DW
D(Age)	15.05	7.09	0.0	طردية معنوية	5.48	90.7%	2.0001
D(Size)	-5.88	-6.8	0.0	عكسية معنوية	2.4		
D(LTD)	0.23	17.1	0.0	طردية معنوية	4.71		
D(DTTD)	1.82	17.5	0.0	طردية معنوية	4.06		
D(LTTL)	-1.87	-18.02	0.0	عكسية معنوية	2.09		

المتغير التابع: (ROA) D .. حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٢) يتضح ما يلي:

أ - كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [عمر البنك Age، حجم البنك Size، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD والحصة السوقية من القروض LTTL] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على الأصول ROA.

- ب- كانت اشارة معامل الأنحدار الخاص بكل من [عمر البنك Age، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على الأصول ROA.
- ت- كانت اشارة كل من [حجم البنك Size، الحصة السوقية من القروض LTTL] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على الأصول ROA.
- ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=90.7\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 90.7% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول ROA.
- ج- كانت احصائية قيمة ديربن واتسون المحسوبة $DW=2.0001$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.
- ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.
- مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة جزئياً التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العائد على الاصول في البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك - عمر البنك- توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض)".
- ٢/١/٣/٤ - النموذج الثاني:
- يهدف هذا النموذج لقياس أثر كل من [حجم البنك - عمر البنك- السيولة النقدية - توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض] متغيرات مسؤولة وذلك على متغير ROE وأسفرت نتائج النموذج الثاني على ما يلي:

جدول (٣) مقدرات النموذج الثاني للفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الأندحار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديربن واتسون DW
D(Size)	-448	-5.8	0.0	عكسية معنوية	7.34	87.1%	2.003
D(LTD)	2.52	11.8	0.0	طردية معنوية	4.71		
D(DTTD)	21.22	13.8	0.0	طردية معنوية	4.06		
D(LTTL)	-21.2	-13.3	0.0	عكسية معنوية	2.09		

المتغير التابع: D (ROE) .. حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٣) يتضح ما يلي:

- أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [حجم البنك Size، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD والحصة السوقية من القروض LTTL] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على حق الملكية ROE.
- ب- كانت اشارة معامل الأندحار الخاص بكل من [توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على حق الملكية ROE.
- ت- كانت اشارة كل من [حجم البنك Size، الحصة السوقية من القروض LTTL] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على حق الملكية ROE.
- ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=87.1\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 87.1% من التغيرات التي تحدث في العائد على حق الملكية ROE.
- ج- كانت احصائية قيمة ديربن واتسون المحسوبة $DW=2.003$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.

ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود

لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة جزئياً التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العائد على حق الملكية في البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك -توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض)"

٣/١/٣/٤- النموذج الثالث:

يهدف هذا النموذج لقياس أثر كل من [حجم البنك - عمر البنك- السيولة النقدية - توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض] متغيرات مسؤولة وذلك على متغير ROED وأسفرت نتائج النموذج الثالث على ما يلي:

جدول (٤) مقدرات النموذج الثالث من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الانحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديربن واتسون DW
D(Age)	9.1	5.85	0.0	طردية معنوية	5.5	96%	2.004
D(Size)	-3.07	-4.86	0.0	عكسية معنوية	2.48		
D(CTD)	0.01	2.49	0.017	طردية معنوية	2.19		
D(LTD)	0.25	24.7	0.0	طردية معنوية	2.18		
D(DTTD)	1.89	23.8	0.0	طردية معنوية	5.10		
D(LTTL)	-2.01	-25.8	0.0	عكسية معنوية	4.26		

المتغير التابع: D (ROED) .. حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٤) يتضح ما يلي:

أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [عمر البنك Age، حجم البنك Size، توظيف الأموال LTD، السيولة النقدية CTD الحصة السوقية من الودائع DTTD والحصة السوقية من القروض LTTL] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على الاموال المتاحة ROED.

ب- كانت اشارة معامل الانحدار الخاص بكل من [عمر البنك Age، السيولة النقدية CTD توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] اشارة موجبة

وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد

على الاموال المتاحة ROED.

ت- كانت اشارة كل من [حجم البنك Size، الحصة السوقية من القروض LTTL] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات والعائد على الاموال المتاحة ROED.

ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=96\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 96% من التغيرات التي تحدث في العائد على الاموال المتاحة ROED.

ج- كانت احصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=2.004$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين (Du, 4- Du) وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.

ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العائد على الاموال المتاحة في البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك - عمر البنك- السيولة النقدية- توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض)"

٤/٣/١- النموذج الرابع:

يهدف هذا النموذج لقياس أثر كل من [حجم البنك - عمر البنك- السيولة النقدية - توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض] متغيرات مسؤولة وذلك على متغير EPS وأسفرت نتائج النموذج الرابع على ما يلي:

جدول (٥) مقدرات النموذج الرابع من الفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	معامل الأنحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديرين واتسون DW
D(Age)	-15.6	-7.71	0.0	عكسية معنوية	1.97	92.1%	2.005

		2.14	عكسية معنوية	0.0	-5.66	-0.05	D(CTD)
		2.81	طردية معنوية	0.0	5.93	0.122	D(LTD)
		3.54	طردية معنوية	0.0	8.95	1.28	D(DTTD)
		3.66	عكسية معنوية	0.0	-7.64	-1.16	D(LTTL)

المتغير التابع: D (EPS) ... حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٥) يتضح ما يلي:

- أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [عمر البنك Age، توظيف الأموال LTD، السيولة النقدية CTD الحصة السوقية من الودائع DTTD والحصة السوقية من القروض LTTD] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وربحية السهم EPS.
- ب- كانت اشارة معامل الانحدار الخاص بكل من [توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات و ربحية السهم EPS.
- ت- كانت اشارة كل من [عمر البنك Age، السيولة النقدية CTD و الحصة السوقية من القروض LTTL] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وربحية السهم EPS.
- ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=92.1\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 92.1% من التغيرات التي تحدث في ربحية السهم EPS.
- ج- كانت احصائية قيمة ديربن واتسون المحسوبة $DW=2.004$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.
- ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة جزئياً التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية السهم في البنوك التجارية وكلاً من (عمر البنك - السيولة النقدية- توظيف الأموال - الحصة السوقية من الودائع - الحصة السوقية من القروض)"

٤/٣/٢- الفرض الرئيس الثاني

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (LTA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري".

تم استخدام تحليل البيانات الاطارية واسفرت نتائج التحليل على ما يلي:

جدول (٦) مقدرات الفرض الرئيس الثاني

المتغير المستقل	معامل الأنحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديرين واتسون DW
D(ROA)	-2.16	-4.19	0.0	عكسية معنوية	2.65	99.8%	2.19
D(ROE)	-0.78	-8.51	0.0	عكسية معنوية	2.84		
D(ROED)	3.12	5.13	0.0	طرديّة معنوية	3.79		
D(EPS)	-4.77	-17.2	0.0	عكسية معنوية	3.791		
D(Age)	0.002	5.38	0.0	طرديّة معنوية	4.81		
D(Size)	-3.78	-26.1	0.0	عكسية معنوية	4.92		
D(CTD)	-2.76	-5.08	0.0	عكسية معنوية	5.29		
D(LTD)	-2.21	-11.8	0.0	عكسية معنوية	6.35		
D(DTTD)	-1.25	-15.6	0.0	عكسية معنوية	6.45		
D(LTTL)	1.57	13.08	0.0	طرديّة معنوية	6.48		

المتغير التابع: D (LTA) ... حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٦) يتضح ما يلي:

- أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE، العائد على الاموال المتاحة ROED، ربحية السهم EPS، عمر البنك Age، حجم البنك Size، السيولة النقدية CTD، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD والحصة السوقية من القروض LTTL]

- أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (الالتزامات الى الاصول) LTA.
- ب- كانت اشارة معامل الأنحدار الخاص بكل من [عمر البنك Age، العائد على الاموال المتاحة ROED و الحصة السوقية من القروض LTTL] اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (الالتزامات الى الاصول) LTA.
- ت- كانت اشارة كل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE، ربحية السهم EPS، حجم البنك Size، السيولة النقدية CTD،توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (الالتزامات الى الاصول) LTA.
- ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=99.8\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 99.8% من التغيرات التي تحدث في هيكل راس المال (الالتزامات الى الاصول) LTA.
- ج- كانت احصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=2.190$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.
- ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (LTA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المألفة المصري

٣/٣/٤ - الفرض الرئيس الثالث

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري".

تم استخدام تحليل البيانات الاطارية واسفرت نتائج التحليل على ما يلي:

جدول (٧) مقدرات الفرض الرئيس الثالث

المتغير المستقل	معامل الأنحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديربن واتسون DW
D(ROA)	-8.1	-7.8	0.0	عكسية معنوية	1.03	99.2%	2.152
D(ROE)	-0.65	-3.11	0.0	عكسية معنوية	1.94		
D(ROED)	12.7	11.4	0.0	طرديّة معنوية	2.05		
D(EPS)	9.04	12.03	0.0	طرديّة معنوية	2.63		
D(Age)	-4.99	11.8	0.0	طرديّة معنوية	2.81		
D(Size)	0.01	13.2	0.0	طرديّة معنوية	3.79		
D(CTD)	0.011	18.8	0.0	طرديّة معنوية	3.93		
D(LTD)	0.065	-10.4	0.0	عكسية معنوية	3.98		
D(DTTD)	0.87	14.3	0.0	طرديّة معنوية	4.61		

المتغير التابع: D (ETA) ... حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٧) يتضح ما يلي:

أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE، العائد على الاموال المتاحة ROED، ربحية السهم EPS، عمر البنك Age، حجم البنك Size، السيولة النقدية CTD، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (حقوق الملكية الى الاصول) ETA.

ب- كانت اشارة معامل الأنحدار الخاص بكل من [ربحية السهم EPS، حجم البنك Size، السيولة النقدية CTD، توظيف الأموال LTD، الحصة السوقية من الودائع

DTTD ، العائد على الاموال المتاحة ROED [اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل وهيكال راس المال (حقوق الملكية الى الاصول) ETA.

ت- كانت اشارة كل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE و عمر البنك, Age] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (حقوق الملكية الى الاصول) ETA.

ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=99.2\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 99.2% من التغيرات التي تحدث في هيكل راس المال (حقوق الملكية الى الاصول) ETA.

ج- كانت احصائية قيمة ديربن واتسون المحسوبة $DW=2.152$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.

ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري".

٤/٣/٤ - الفرض الرئيس الرابع

ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETD) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ ROED/ EPS) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري".

تم استخدام تحليل البيانات الاطارية واسفرت نتائج التحليل على ما يلي:

جدول (٨) مقدرات الفرض الرئيس الرابع

المتغير المستقل	معامل الأنحدار	قيمة T	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.0$	قيمة VIF	معامل التحديد R^2	ديربن واتسون DW
D(ROA)	-1.21	-15.6	0.0	عكسية معنوية	1.93	99.1%	2.001
D(ROE)	-0.56	-3.29	0.0	عكسية معنوية	1.98		
D(ROED)	5.97	6.75	0.0	طردية معنوية	2.05		
D(Size)	-6.4	-3.19	0.0	عكسية معنوية	2.63		
D(DTTD)	0.25	3.53	0.0	طردية معنوية	2.87		
D(CTD)	-0.04	-2.84	0.0	عكسية معنوية	3.58		

المتغير التابع: D (ETD) ... حيث D: تمثل الفرق الأولى لتسكين السلاسل الزمنية محل الدراسة.

من جدول (٨) يتضح ما يلي:

- أ- كانت قيمة مستوى الدلالة للمتغيرات الخاصة بكل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE، العائد على الاموال المتاحة ROED، حجم البنك Size، السيولة النقدية CTD، الحصة السوقية من الودائع DTTD] أقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.0$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (حقوق الملكية الى الودائع) ETD.
- ب- كانت اشارة معامل الأنحدار الخاص بكل من [الحصة السوقية من الودائع DTTD و العائد على الاموال المتاحة ROED] اشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (حقوق الملكية الى الودائع) ETD.
- ت- كانت اشارة كل من [العائد على الاصول ROA، العائد على حق الملكية ROE و حجم البنك Size و السيولة النقدية CTD] اشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين تلك المتغيرات وهيكل راس المال (حقوق الملكية الى الودائع) ETD.

ث- كانت قيمة معامل التحديد الإجمالي $R^2=99.1\%$ وهذا يعني أن تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية مسئولة عن تفسير ما نسبته 99.1% من التغيرات التي تحدث في هيكل رأس المال (حقوق الملكية الى الودائع) ETD.

ج- كانت احصائية قيمة ديرين واتسون المحسوبة $DW=2.001$ وبالنظر للقيم الجدولية والقيمة المحسوبة نجد أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du,4-Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء Autocorrelation وهذا يدعم نتائج التقدير.

ح- كانت قيم معامل تضخم التباين VIF تصل عن القيمة (10) وهذا يعني عدم وجود لمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

مما سبق يمكن رفض الفرض في صورته العدمية وقبول الفرض في الصورة البديلة جزئياً التي نصت على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETD) وربحية البنوك التجارية (ROA/ROE/ROED) المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري"

القسم الخامس

النتائج والإطار التطبيقي والتوصيات والإضافة العلمية.

١/٥ - النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية إلى العديد من النتائج والتي يستعرضها وفقاً للنماذج والفروض البحثية المستخدمة في الدراسة التطبيقية كما يلي:

١/٥ - النتائج المرتبطة بالمشكلة البحثية الأولى:

ما هي محددات ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري؟

النموذج	النموذج الإحصائي الأول لربحية البنوك التجارية مقاسه بواسطة (ROA)
الفرض	الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك/ عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع/ الحصة السوقية من القروض).
النتيجة	ربحية البنوك التجارية (ROA) ترتبط بعلاقة طردية بكلاً من: (عمر البنك/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع). ربحية البنوك التجارية (ROA) ترتبط بعلاقة عكسية بكلاً من: (حجم البنك/ الحصة السوقية من القروض). ربحية البنوك التجارية (ROA) لا ترتبط بعلاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مع: (السيولة النقدية).

النموذج	النموذج الإحصائي الثاني لربحية البنوك التجارية مقاسه بواسطة (ROE)
الفرض	الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك/ عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع/ الحصة السوقية من القروض).
النتيجة	ربحية البنوك التجارية (ROE) ترتبط بعلاقة طردية بكلاً من: (توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع). ربحية البنوك التجارية ترتبط (ROE) بعلاقة عكسية بكلاً من: (حجم البنك / الحصة السوقية من القروض). ربحية البنوك التجارية (ROA) لا ترتبط بعلاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مع: (عمر البنك/ السيولة النقدية).

النموذج	النموذج الإحصائي الثالث لربحية البنوك التجارية مقاسه بواسطة (ROED)
الفرض	الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك/ عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع/ الحصة السوقية من القروض).
النتيجة	ربحية البنوك التجارية (ROED) ترتبط بعلاقة طردية بكلاً من: (عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع) ربحية البنوك التجارية (ROED) ترتبط بعلاقة عكسية بكلاً من: (حجم البنك/ الحصة السوقية من القروض).

النموذج	النموذج الإحصائي الرابع لربحية البنوك التجارية مقاسه بواسطة (EPS)
الفرض	الفرض الأول: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية وكلاً من (حجم البنك/ عمر البنك/ السيولة النقدية/ توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع/ الحصة السوقية من القروض).
النتيجة	ربحية البنوك التجارية (EPS) ترتبط بعلاقة طردية بكلاً من: (توظيف الأموال/ الحصة السوقية من الودائع). ربحية البنوك التجارية (EPS) ترتبط بعلاقة عكسية بكلاً من: (عمر البنك/ السيولة النقدية/ الحصة السوقية من القروض). ربحية البنوك التجارية (EPS) لا ترتبط بعلاقة معنوية ذات دلالة إحصائية مع: (حجم البنك).

- ومن ثم يستنتج الباحث أن أهم محددات ربحية البنوك التجارية المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصري والتي لها تأثير إيجابي هي:
- حجم البنك يرتبط بعلاقة عكسية مع كلاً من ROED / ROE / ROA، ولا توجد علاقة محددة مع EPS.
 - عمر البنك يرتبط بعلاقة طردية مع كلاً من ROED / ROA وعلاقة عكسية مع EPS ولا توجد علاقة محددة مع ROE.
 - معدل توظيف الأموال والحصة السوقية من الودائع يرتبطان بعلاقة طردية مع جميع مؤشرات الربحية ROED/ ROE/ ROA/ EPS

- معدل السيولة النقدية يرتبط بعلاقة طردية مع ROED وعلاقة عكسية مع EPS، ولا توجد علاقة محددة مع ROA/ ROE.
 - معدل الحصة السوقية من القروض يرتبط بعلاقة عكسية مع جميع مؤشرات الربحية المستخدمة في الدراسة التطبيقية ROA/ ROE/ ROED/ EPS
- ٢/١/٥- النتائج المرتبطة بالمشكلة البحثية الثانية:

ما هو أثر هيكل رأس المال علي ربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري؟

النموذج	النموذج الإحصائي الخامس لهيكل رأس المال مقاساً بواسطة (LTA)
الفرض	الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (LTA) وربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
النتيجة	ترتبط ربحية البنك التجاري (ROA) بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال LTA ترتبط ربحية البنك التجاري (ROE) بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال LTA ترتبط ربحية البنك التجاري (ROED) بعلاقة (طردية) مع هيكل رأس المال LTA ترتبط ربحية البنك التجاري (EPS) بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال LTA

النموذج	النموذج الإحصائي السادس لهيكل رأس المال مقاساً بواسطة (ETA)
الفرض	الفرض الثالث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
النتيجة	ترتبط ربحية البنك التجاري (ROA) بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال ETA ترتبط ربحية البنك التجاري (ROE) بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال ETA ترتبط ربحية البنك التجاري (ROED) بعلاقة (طردية) مع هيكل رأس المال ETA ترتبط ربحية البنك التجاري (EPS) بعلاقة (طردية) مع هيكل رأس المال ETA

النموذج	النموذج الإحصائي السابع لهيكل رأس المال مقاساً بواسطة (ETD)
الفرض	الفرض الرابع: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال (ETD) وربحية البنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
النتيجة	ترتبط ربحية البنك التجاري ROA بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال ETD ترتبط ربحية البنك التجاري ROE بعلاقة (عكسية) مع هيكل رأس المال ETD ترتبط ربحية البنك التجاري ROED بعلاقة (طردية) مع هيكل رأس المال ETD ترتبط ربحية البنك التجاري EPS بعلاقة (لا توجد) مع هيكل رأس المال ETD

ومن ثم يستنتج الباحث أن تأثير هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية يتمثل في:

- يرتبط هيكل رأس المال (بجميع مقاييسه) بعلاقة طردية مع ربحية البنوك التجارية بمقياس (ROED)
- يرتبط هيكل رأس المال (بجميع مقاييسه) بعلاقة عكسية مع ربحية البنوك التجارية بمقاييس (ROA/ ROE)
- يرتبط هيكل رأس المال (بجميع مقاييسه) بعلاقة عكسية مع ربحية البنوك التجارية بمقياس (ROE)
- يرتبط هيكل رأس المال بعلاقات متباينة مع ربحية البنوك التجارية مقاساً (EPS).

٢/٥ - الإطار التطبيقي لأثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك التجارية:

يستعرض الباحث فيما يلي علاقات الإطار التطبيقي لعلاقة هيكل رأس المال بربحية البنوك التجارية في ضوء المحددات الداخلية كمتغيرات رقابية لضبط هذه العلاقة.

١/٢/٥ - إطار أثر هيكل رأس المال (LTA) على ربحية البنوك التجارية:

هيكل رأس المال (LTA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ EPS/ ROED) والمحددات الداخلية (SIZE/ AGE/ CTD/ LTD/ DTTD/ LTTL)

Capital Structure (LTA)					
Negative Relation	Positive Relation	Negative Relation	Negative Relation	Negative Relation	Negative Relation
EPS	ROED	ROE	ROA		
Internal Determinants (Control Variables)					
Positive Relation	Negative Relation	Negative Relation	Negative Relation	Positive Relation	Negative Relation
LTTL	DTTD	LTD	CTD	AGE	SIZE

٢/٢/٥ - إطار أثر هيكل رأس المال (ETA) على ربحية البنوك التجارية:

هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ EPS/ ROED) والمحددات الداخلية (SIZE/ AGE/ CTD/ LTD/ DTTD/ LTTL)

Capital Structure (ETA)					
Positive Relation	Positive Relation	Negative Relation	Negative Relation		
EPS	ROED	ROE	ROA		
Internal Determinants (Control Variables)					
No Relation	Positive Relation	Negative Relation	Positive Relation	Positive Relation	Positive Relation
L TTL	DTTD	LTD	CTD	AGE	SIZE

٣/٢/٥ - إطار أثر هيكل رأس المال (ETA) على ربحية البنوك التجارية:

هيكل رأس المال (ETA) وربحية البنوك التجارية (ROA/ ROE/ EPS/ ROED) والمحددات الداخلية (SIZE/ AGE/ CTD/ LTD/ DTTD/ L TTL)

Capital Structure (ETD)					
No Relation	Positive Relation	Negative Relation	Negative Relation		
EPS	ROED	ROE	ROA		
Internal Determinants (Control Variables)					
No Relation	Positive Relation	No Relation	Negative Relation	No Relation	Negative Relation
L TTL	DTTD	LTD	CTD	AGE	SIZE

٣/٥ - التوصيات:

إنطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:
١/ ٣/ ٥ إتجاه البنك المركزي المصري لإصدار دليل إسترشادي للبنوك التجارية (بالاعتماد على نتائج هذا البحث) حول النسب والاوزان النسبية المقبولة لخصائص البنك (كمحددات داخلية) وتأثيرها على مقياس الربحية (ROA/ ROE/ ROED /EPS)، وذلك لضمان سلامة وإستقرار الأداء المالى فى القطاع المصرفى المصرى.

٢/ ٣/ ٥ إتجاه البنك المركزي المصري لإصدار دليل إسترشادي للبنوك التجارية (بالاعتماد على نتائج هذا البحث) حول النسب والأوزان النسبية المقبولة لمقاييس هيكل رأس المال المختلفة (LTA/ ETA/ ETD) بجانب النسب المقررة حالياً.

٣/ ٣/ ٥ إتجاه البنك المركزي المصري لإصدار دليل إسترشادي للبنوك التجارية (بالاعتماد على الإطار التطبيقي المقدم من خلال هذا البحث) حول علاقة هيكل رأس المال بمقاييسه المختلفة (LTA/ETA/ETD) ومستويات الربحية المتوقع تحقيقها بمقاييسها المختلفة (ROA/ROE/ROED/EPS).

٤/ ٣/ ٥ عقد دورات تدريبية للمحاسبين والقيادات الإدارية بالبنوك التجارية لدراسة وتحليل العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في هذه البنوك تطبيقياً وعملياً، وذلك بهدف تطوير الفكر المالى والمحاسبي المصرفي مما يساهم في تعظيم ربحية البنوك التجارية.

٥/ ٣/ ٥ إصدار معيار محاسبي مصري بشأن محددات العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال والربحية في البنوك التجارية، وذلك بهدف تطوير التطبيق المحاسبي المصرفي المصري وتدعيم القدرة التنافسية للبنوك المصرية على المستوى العالمى

٤/٥ - الإضافة العلمية:

يعتبر هذا البحث إمتداداً للبحوث المحاسبية في القطاع المصرفي، وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في توفير الأدلة التالية من البيئة المصرية:

١/ ٤/ ٥ توفير أدلة تطبيقية حديثة عن مستوى ومحددات ربحية البنوك التجارية فى الاسواق المائلة الصاعدة (السوق المصري كنموذج للأسواق الصاعدة).

٢/ ٤/ ٥ توفير أدلة تطبيقية حديثة عن مستوى هيكل رأس المال فى البنوك التجارية فى الاسواق المائلة الصاعدة (السوق المصري كنموذج للأسواق الصاعدة).

٣/ ٤/ ٥ توفير أدلة تطبيقية حديثة عن علاقة هيكل رأس المال (مقاساً بثلاث مقاييس مختلفة هي LTA/ ETA/ ETD) بربحية البنوك التجارية (مقاساً بأربع مقاييس مختلفة هي ROA/ ROE/ ROED/ EPS) فى الأسواق المائلة الصاعدة (السوق المصري كنموذج للأسواق الصاعدة)

٤/ ٤/ ٥ توفير إطار تطبيقي إسترشادي للبنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المائلة المصري عند تحديد سياسات تكوين رأس المال ومدى تأثيرها على الربحية.

القسم السادس

رؤية مستقبلية لتطوير القطاع المصرفي المصري والبنات التطبيق "إدراج جميع البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية في سوق الأوراق المالية"

لقد ساهم الانفتاح الإقتصادي في زيادة تدفق رأس المال الأجنبي سواء في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، الأمر الذي تزايد بسببه الصراع بين الأسواق المالية الصاعدة في إجتذاب وإستقطاب هذه الأموال، وبإعتبار سوق الأوراق المالية المصري كأحد الأسواق المالية الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط فأصبحت زيادة حجم سوق الأوراق المالية ضرورة ملحة للدولة المصرية، وفيما يلي يقدم الباحث رؤية مستقبلية مقترحة لزيادة حجم السوق المصري من خلال إدراج جميع البنوك العاملة.

١- أن جمهورية مصر العربية على أعتاب تنمية اقتصادية حقيقية تحتاج إلى إجراءات مالية وإئتمانية واقتصادية جديدة وإبتكارية، ويمكن أن تكون أولى هذه الإجراءات هي دمج القطاع المالي المصرفي - خاصة الحكومي - في سوق الأوراق المالية، يؤكد الباحث على أن طرح البنوك العامة الحكومية بسوق الأوراق المالية المصري سيكون له تأثيرات إيجابية كبيرة على القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية المصري يستعرضها الباحث فيما يلي:

- أ- زيادة حجم سوق الأوراق المالية المصري وخاصة قطاع البنوك.
- ب- زيادة أحجام السيولة والتداول (كمية وقيمة) بسوق الأوراق المالية المصري.
- ت- إنضمام فئات جديدة من المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لسوق الأوراق المالية المصري، وبالتالي توسيع قاعدة الملكية والمساهمين
- ث- إضافة رؤوس أموال ضخمة للبنوك الحكومية في شكل إكتتابات أسهم مما سيعمل على تنشيط التعاملات إلنومية بسوق الأوراق المالية المصري.
- ج- ارتفاع كفاءة سوق الأوراق المالية المصري.
- ح- تنظيم ربحية البنوك التجارية وسوق الأوراق المالية المصري.
- خ- زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للبنوك التجارية والمعلومات المالية والمحاسبية المتاحة بسوق الأوراق المالية المصري.

٢- أن تلك الرؤية لا تنطبق فقط على البنوك الحكومية، لكنها تمتد لتشمل جميع البنوك العاملة فى القطاع المصرفى المصرى^٤، حيث أن قوة القطاع والمؤشرات المالية للبنوك بما فيها إرتفاع معدلات الأداء المالى يجعل أسهم قطاع البنوك جاذبة لكافة فئات المستثمرين سواء المحليين أو الاجانب، ولتفادي مشكلة السيطرة على البنوك الحكومية يمكن أن تقوم الدولة بطرح جزء من ملكية البنوك الحكومية فى سوق الأوراق المالية، مع الاحتفاظ بالحصة الحاكمة فيها (٥١%)، لتظل السيطرة على الإدارة فى يد الدولة والبنك المركزى، وللتدليل على هذه الرؤية فإن معظم أسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية تدرج فيها البنوك الحكومية والعامه بسوق الأوراق المالية مع وضع ضوابط لحدود السيطرة كنسبة مئوية من رأس مال البنك.

٣- تأكيداً على أهمية هذه الرؤية، فإن القطاع المصرفى المصرى يتميز بقدرته على العمل فى جميع الظروف الاقتصادية والسياسية سواء الإيجابية والسلبية السائدة بالدولة، والتي تجعل من أسهم قطاع البنوك أسهماً نشطة فى أى توقيت وإلته لدفع سوق الأوراق المالية المصرى فى حالات إنخفاض معدلات التداول وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة، مما يجعل من قطاع البنوك قاطرة لقيادة سوق الأوراق المالية المصرى.

٤- من زاوية تشجيع الاستثمارات الاجنبية، فإن قوة القطاع المصرفى المصرى سوف تدفع المستثمر الاجنبى لتفضيل شراء أسهم البنوك فى سوق الأوراق المالية المصرى بشكل عام، كما سيعزز من رغبة المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم فى أسهم البنوك والاككتابات المرتبطة بالقطاع ككل، مما سيدعم زيادة الاستثمارات الاجنبية الداخلة للدولة المصرية، وإكتساب هؤلاء المستثمرين الثقة فى السوق المصرى ككل.

٥- من زاوية تشجيع الاستثمارات المحلية، فإن المستثمر المحلى لديه ثقة مرتفعة فى البنوك الحكومية بشكل خاص كنتيجة لانتشار ثقافة تفضيل العملاء للتعامل مع البنوك الحكومية بشكل أكبر من البنوك الأخرى العاملة فى مصر، وذلك بناءً على حقيقة إستحواذ ثلاث بنوك حكومية (البنك الأهلى وبنك مصر وبنك القاهرة) على ما يقارب ٥٠% من إجمالى حجم الودائع بالقطاع المصرفى المصرى، مما سيرفع من قيمة وقدرة أسهم البنوك الحكومية على تسويق نفسها فى حالة طرح هذه الاسهم

٤ إستحواذ مجموعة سان باولو الإيطالية علي نسبة ٨٠% من بنك الإسكندرية.

في سوق الأوراق المالية المصري، مما سيعزز من رغبة المستثمرين المحليين لتوظيف أموالهم في أسهم البنوك والاكتتابات المرتبطة بالقطاع ككل.

٦- وأخيراً، يقترح الباحث ضرورة طرح معيار محاسبي مصرى أو دولى يركز على التكامل بين مدخل المبادئ ومدخل القواعد فى بناء المعايير المحاسبية، بحيث يهدف هذا المعيار المحاسبي الى طرح محددات أو أسس قياس العلاقة التأثيرية بين هيكل رأس المال ومستوى الربحية فى البنوك التجارية، وكذا الإفصاح المحاسبي الإلزامى أو الإختياري عن الإنعكاسات المالية لهيكل رأس المال على الربحية بالبنوك التجارية، الأمر الذى يساهم فى تعظيم ثقة المستثمرين فى المعلومات المحاسبية للبنوك المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عند إتخاذ القرارات الإقتصادية التمويلية والإستثمارية، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري على المستويين المحلى والدولى.

وفى ضوء نتائج وتوصيات هذا البحث ووفقاً للرؤية المستقبلية المقترحة، يرى الباحث أن الفكر المحاسبي مازال فى حاجة الى مزيد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية فى الإتجاهات التالية:

- دور الجهات والمنظمات المهنية المحاسبية فى تنظيم سياسات تكوين هيكل رأس المال فى القطاع المصرفى.
- أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح فى البنوك التجارية من زاوية نظريات المحاسبة المعاصرة.
- الأبعاد والإنعكاسات المحاسبية لإدراج البنوك الحكومية فى سوق الأوراق المالية

المراجع العربية:

١. البنك المركزي المصري، جمهورية مصر العربية، التقرير السنوى ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧
<http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>
٢. البنك المركزي المصري، جمهورية مصر العربية، التقرير السنوى ٢٠١٥ / ٢٠١٦
<http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx>
٣. السرايري، سمير (٢٠١٠) "محددات الربحية في البنوك التجارية السعودية" المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد ٣٠، العدد الأول، ص ٧٩-١١٢.
٤. القيسي، فوزان، (٢٠١٧) "تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٤"، المجلة الاردنية لإدارة الاعمال، الأردن، المجلد ١٣، العدد ٤، ص ٤٦١-٤٧٤.
٥. صيام، دينا، (٢٠١٧) "أثر إلصات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر" مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد ٣٩، العدد ١، ص ١٤٥-١٧٨.
٦. عرابي، صلاح أحمد، (٢٠١٥) "قياس العلاقة بين مقاييس المخاطر المشتقة من مفاهيم رأس المال ومؤشرات الفشل المالى للبنوك"، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد التاسع، ص ١ - ٣٦.
٧. على، أيمن، (٢٠١٧) "دراسة العلاقة بين القيمة العادلة لأسهم البنوك السعودية ومؤشرات الأداء المالى في ظل تطبيق التقرير المالى الدولي رقم ١٣"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد الأول، ص ٦٨٥-٧٣٥.
٨. محمد، أمجد حسن، (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات أداء البنوك التجارية العامة والخاصة في جمهورية مصر العربية: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلة علمية متخصصة تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد ١٤، العدد الأول، ص ١٠-٦٢.
٩. ملوكى، أوس، (٢٠١٨) "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد بالبنوك التجارية: دراسة ميدانية"، مجلة رماح للبحوث والدراسات التجارية، الأردن، العدد ٢٥، ص ١٧٧-١٩٤.

١٠. موارد، تهتان وزين الدين، شروقي، (٢٠١٤)، "العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١١)", المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد الأول، ص ٢٨-٤٨.

١١. ياسين، مأمون، (٢٠١٤)، " محددات ربحية البنوك التجارية في الأردن "، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد الأول، ص ٦٨-٨٣.

١٢. يوسف، أحمد (٢٠١٥) "تقييم الكفاءة والأداء المالي للبنوك في الاقتصاديات الناشئة باستخدام أسلوب مغلف البيانات: دراسة تطبيقية علي القطاع المصرفي في جمهورية مصر العربية (٢٠٠٤ - ٢٠١٣)", مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد التاسع، ص ١٣١ - ١٦٠.

المراجع الأجنبية:

1. Amidu, M., (2007). Determinants of capital structure of banks in Ghana: an empirical approach. *Baltic Journal of Management*, 2(1), pp.67-79.
2. Beltratti, A. and Paladino, G., (2015). Bank leverage and profitability: Evidence from a sample of international banks. *Review of Financial Economics*, 27, pp.46-57.
3. Berger, A; Bouwman, C; Kick, T; and Schaeck, K (2016). Bank liquidity creation following regulatory interventions and capital support. *Journal of Financial Intermediation*, 26, pp.115-141.
4. Bian, W. and Deng, C., (2017). Ownership dispersion and bank performance: Evidence from China. *Finance Research Letters*. Vol.22, Pp.49-52.
5. Capraru, B. and Ilnatov, I., (2014). Banks' profitability in selected central and eastern European countries. *Procedia Economics and Finance*, 16, pp.587-591.
6. Country Economy, <https://countryeconomy.com/>

7. De–Angelo, H. and Stulz, R.M. (2013). Why high leverage is optimal for banks. *National Bureau of Economic Research*. Working Paper 19139. <http://www.nber.org/papers/w19139>
8. Dietrich, A. and Wanzenried, G., (2014). The determinants of commercial banking profitability in low–, middle–, and high–income countries. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(3), pp.337–354.
9. Gambacorta, L. and Shin, H.S., (2016). Why bank capital matters for monetary policy. *Journal of Financial Intermediation*. Vol. 26 Pp 1–13
10. Gropp, R., Mosk, T.C., Ongena, S. and Wix, C., (2018). Bank response to higher capital requirements: Evidence from a quasi–natural experiment. *Swiss Finance Institute Research Paper Series*, No.16, Pp. 1–82.
11. Hainaut, D., Shen, Y. and Zeng, Y., (2018). How do capital structure and economic regime affect fair prices of bank's equity and liabilities?. *Annals of Operations Research*, 262(2), pp.519–545.
12. Hoffmann, P (2010) Capital Structure and Performance in the US Banking Industry: electronic copy available at (SSRN) <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1617830>
13. Hoquea, H and Kashefi Pour, E, (2015), " Bank Level and Country Level Determinants of Bank Capital Structure and Funding Sources", Electronic copy available at (SSRN): <http://ssrn.com/abstract=2648129>
14. Javaid, S. and Alalawi, S., (2018). Performance and Profitability of Islamic Banks in Saudi Arabia: An Empirical Analysis. *Asian Economic and Financial Review*, 8(1), pp.38– 51

15. Kohlscheen, E., Pabón, A.M. and Contreras, J., (2018). Determinants of bank profitability in emerging markets (Working Papers No. 686). *Bank for International Settlements institution*.
16. Laeven, L., Ratnovski, L. and Tong, H., (2016). Bank size, capital, and systemic risk: Some international evidence. *Journal of Banking & Finance*, 69, pp.S25–S34.
17. Lee, C. and Hsieh, M. (2013). The impact of bank capital on profitability and risk in Asian banking. *Journal of international money and finance*, 32, pp.251–281.
18. Moussa, M, (2018). Determinants of bank capital: Case of Tunisia. *Journal of Applied Finance & Banking* 8(2) pp.1–15
19. Naeem, M. and Baloch, Q, (2018). Factors Affecting the Banks profitability in Pakistan. *International Journal of Business Studies Review*, 2(2). Pp 1–29.
20. Ozili, P.K. and Uadiale, O., (2017). Ownership concentration and bank profitability. *Future Business Journal*, 3(2), pp.159–171.
21. Petria, N., Capraru, B. and Ilnatov, I. (2015) Determinants of banks profitability: evidence from EU 27 banking systems. *Procedia Economics & Finance*, 20, pp.518–524.
22. Robin, I., Salim, R. and Bloch, H., (2018). Financial performance of commercial banks in the post–reform era: Further evidence from Bangladesh. *Economic Analysis and Policy*. E–Copy: <https://doi.org/10.1016/j.eap.2018.01.001>
23. Saeed, M; Gull, A and Rasheed, M, (2013), Impact of Capital Structure on Banking Performance (A Case Study of Pakistan), *journal of contemporary research in business*, VOL 4, NO 10, Pp. 393–403

24. Sarkar, J. and Sarkar, S., (2018). Bank ownership, board characteristics and performance: Evidence from commercial banks in India. *International Journal of Financial Studies*, 6(1), Pp.17–47.
25. Schepens, G (2016) Taxes and bank capital structure . *Journal of Financial Economics*, 120(3), pp.585–600.
26. Tan, Y., 2016. The impacts of risk and competition on bank profitability in China. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 40, pp.85–110.
27. Teshome, E., Debela, K. and Sultan, M, (2018). Determinant of financial performance of commercial banks in Ethiopia: Special emphasis on private commercial banks. *African Journal of Business Management*, 12(1), pp.1–10.
28. Tin, T.T. and Diaz, J.F.T., (2017). Determinants of Banks' Capital Structure: Evidence from Vietnamese Commercial Banks. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 9(1), pp.351–374.
29. Titko, J., Jurevičienė, D., and Skvarciany, V, (2017). Drivers of bank profitability: Case of Latvia and Lithuania. *Intellectual Economics*, Vol.11, Pp. 120–129